

CD/PV.932  
26 June 2003

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد ماريو ماويليني (إيطاليا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٣٢ لمؤتمر نزع السلاح. وأشك أن هذا الصباح سيكون حافلاً بعض الشيء بالأحداث، لا لأن السماء أمطرت في الليلة الماضية فحسب، بل لأن زملاء كثيرين جداً سيرحلون أيضاً. لذا أعدوا مناديل اليد الخاصة بكم. وهذه أيضاً، بمزيد من التواضع، هي بداية الرئاسة الإيطالية لهذا المؤتمر.

اليوم، سنودع أربعة من زملائنا الموقرين، هم سفيرة رومانيا السيدة آندا فيليب، وسفير كندا السيد كريس ويسدال، وسفير كولومبيا السيد كاميلو ريبس، وسفير السويد السيد هنريك سالندر، الذين ستنتهي قريباً مهامهم كممثلين لبلدانهم لدى مؤتمر نزع السلاح.

لقد بدأت السفيرة فيليب مشاركتها في أعمال المؤتمر في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وعرضت موقف حكومة بلدها أثناء مدة ولايتها باقتدار وبحنكة دبلوماسية وكياسة. وقدّرنا جميعاً التزامها بإيجاد حل للمشاكل العالقة وفي جدول أعمال المؤتمر وبيء العمل الموضوعي، فضلاً عن دعمها المتواصل للاقتراحات الرامية إلى بلوغ هذه الغاية.

وواصل السفير ويسدال التقاليد التي انتهجها أسلافه باعتزاز أثناء تمثيله لبلده لفترة تناهز أربع سنوات عمل فيها بعزم وباقتدار فذ وبرؤية واضحة. وقد بلغ التزامه الشديد بالخروج من المأزق الذي وصل إليه المؤتمر ذروته خلال رئاسته للمؤتمر في بداية دورة عام ٢٠٠١. وسنذكره باعتباره أول من أجرى أكثر المشاورات تعمقاً وتعقيداً بشأن برنامج عمل المؤتمر التي اضطلع بها أي رئيس على الإطلاق، ومن قدّم أكثر التشخيصات شمولاً وصدقاً لحالة المؤتمر، وألحق بها سبلاً علاجية مدروسة جيداً ومستندة إلى أسس. كما أن أدائه المثالي لوظيفته هذه وحنكته الدبلوماسية واتقانه البالغ لفن الخطابة، فضلاً عن شمائله الإنسانية الرائعة وروحه المرحة جداً، هي أمور أكسبته احترامنا جميعاً.

وقد ترك السفير ريبس، الدبلوماسي المتمرس، بصمته الواضحة على مختلف هيئات نزع السلاح. فخلال رئاسته للمؤتمر في عام ٢٠٠١، استطاع أن يقود المشاورات المضنية لتعيين ثلاثة منسقين خاصين لاستعراض جدول أعمال المؤتمر ولتوسيع عضويته وتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته، بحيث تكفلت بالنجاح. وسمحوا لي أن أشير هنا عرضاً إلى أنني كنت قد أسهمت مع زميلي الألماني اسهاماً متواضعاً في هذا الإنجاز. وقد اضطلع السفير ريبس، كرئيس للدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وفيما بعد كرئيس للجنة الرئيسية الأولى، بدور هام في ضمان نجاح أعمال المؤتمر الاستعراضي وفي اعتماد وثيقته الختامية. كما أن رئاسته لمؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، فضلاً عن دوره الحاسم في تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمرنا، قد نالا تقديراً بالغاً وذلك لما يتسم به من قدرات مهنية رفيعة واقتدار فذ وحنكة دبلوماسية.

وكان السفير سالندر دوماً أثناء ولايته في طليعة الجهود الرامية إلى نزع السلاح. وقد استطاع، بما لديه من دراية رائعة بمسائل مؤتمر نزع السلاح الإجرائية والموضوعية، أن يضطلع بدور نشط في تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. فقد وضع، بالتعاون مع السفير ريبس، فضلاً عن السفراء لينت ودمبري وفيغا، اقتراح الرؤساء الخمسة السابقين للمؤتمر بشأن برنامج العمل، وهو اقتراح فريد ومشارك بين المجموعات يلقي قدراً واسعاً من التأييد. كما حدد معايير جديدة للدبلوماسية الفعالة المتعددة الأطراف أثناء إدارته لأعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وما من شك في أن الموجز الوقائي الذي أعده عن المناقشات التي جرت في اللجنة التحضيرية يستحق تماماً أن يوصف بالدقة المتناهية.

لهذا أتمنى، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، للسفيرة فيليب والسفير ويسدال والسفير ريبس والسفير سالندر كل النجاح في المهام الجديدة التي أسندت إليهم، كما أتمنى لهم السعادة في حياتهم الخاصة.

وتتضمن قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم: سفير بلجيكا السيد جان لينت؛ وسفير الجزائر السيد محمد صالح دميري؛ وسفيرة رومانيا السيدة آندا فيليب؛ وسفير السويد السيد هنريك سالندر؛ وسفير كولومبيا السيد كاميلو ريبس؛ وسفير كندا السيد كريستوفر ويسدال. وسيبرني، بعد الاستماع إلى بياننا، أن أعطي الكلمة لسفيرة اليابان السيدة إينوغوتشي التي ستخلفني في الرئاسة في مرحلة لاحقة من هذا الصيف.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول على قائمتي، أود أن أدلي ببيان بمناسبة بدء رئاسة إيطاليا للمؤتمر.

السيد الأمين العام، السيد نائب الأمين العام، الزملاء المقرون، أدرك تماماً شرف تقلد منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح والاضطلاع بمسؤولياتها الهامة. وبما أن مؤتمراً هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المعنية بتزع السلاح والموضوعة تحت تصرف المجتمع الدولي، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على حيوية هذا المؤتمر ولإدراك أن أوجه القصور في عمله أو فترات التوقف الطويلة في السعي لبلوغ النجاح ينبغي ألا تثبتنا عن مساعينا الدبلوماسية.

وأعتقد، في بداية فترة رئاستي لهذا المؤتمر، أنه ينبغي لنا تحديد العناصر الأساسية التي تصف الوضع الدولي الراهن من حيث إمكانات التسليح ونزع السلاح. ثم ينبغي لنا أن نتساءل عما إذا كان أمامنا أي فرص للتقدم في عملية نزع السلاح.

والبند التي من المفترض أن تتفاوض بشأنها هي بنود نابعة مما يسمى بالوصايا العشر، المنبثقة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح، والتي شكلت على أساسها لجنة نزع السلاح جدول أعمالها في عام ١٩٧٩. بيد أن مؤتمر نزع السلاح، وفقاً للفقرة ٢٧ من نظامه الداخلي، لا يكون بذلك قد غطى على الإطلاق مجموعة البنود الكاملة الواردة في هذه الوصايا العشر.

وجداول أعمالنا يتكون حالياً من ثمانية بنود: الأول هو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي؛ والثاني هو منع حدوث حربٍ نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة؛ والثالث هو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ والرابع هو اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛ والخامس هو الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية؛ والسادس هو البرنامج الشامل لتزع السلاح؛ والسابع هو الشفافية في التسلح؛ والثامن هو بحث واعتماد التقرير السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعلاوةً على ذلك، فإن مؤتمر نزع السلاح لم ينشئ منذ عام ١٩٩٩ أي هيئة فرعية.

والاستنتاج الأول الذي نستخلصه من ذلك هو أننا نعمل بمثابرة على تنفيذ - أو نحاول تنفيذ - جدول أعمالٍ وضع منذ ٢٥ سنة. وهذا يمثل حقيقة وليس حكماً أخلاقياً أو سياسياً.

ومع ذلك دعونا ننظر في عناصر أو حقائق الوضع الدولي، أو نحاول إيجازها. فهي جميعها - على العكس من جدول الأعمال - حقائق حديثة وتخضع لعملية تغير دائم وبعيد المدى.

والحقيقة الأولى هي إحراز تقدمٍ وتطور هائلين وغير مسبوقين في العلم والتكنولوجيا. غير أن ما بدا قبل بضع سنوات تقدماً هادئاً نسبياً قد تحول إلى حركةٍ محمومةٍ ومستمرةٍ يتعذر وقف تقدمها. وما من أحد يعلم ما إذا كان ما هو معروف اليوم سيبقى صالحاً غداً، وما إذا كانت الميزة العلمية التي نهنأ بها في الفجر ستبقى صالحة عند الغروب. وبالتالي، يمكن فهم تساؤل الكثيرين عن سبب وجوب تقديمنا للتنازلات اليوم بشأن أمرٍ قد يتغير في الغد.

والحقيقة الثانية هي الثورة التي نجمت عن ذلك في مجال الأسلحة التقليدية وفي مجال أسلحة الدمار الشامل. فإذا تمكنا من صنع سلاحٍ من المحتمل أن يمنحنا أيضاً ميزة علمية وتجارية، فهل من سبب يدعونا إلى وقف برامجنا المتعلقة بالبحث والتطوير؟

والحقيقة الثالثة هي أن عدد الدول في المجتمع الدولي قد ارتفع بحيث أصبح هناك ١٩٢ عضواً في الأمم المتحدة. لكن الكثير من هذه الدول لا يشعر بالأمان، ويواجه مشاكل خاصة بالحدود، ومشاكل اقتصادية ومالية، فضلاً عن وجود موارد طبيعية إما عليه أن يحميها أو أن يطالب بها. وهذه الدول ليست متأكدة من احترام الدول الأخرى لإقليمها أو من بسط سيادتها بشكلٍ فعليٍ ودائم.

والحقيقة الرابعة هي أننا نشهد تغيراً بالغاً في سلوك أعضاء من المجتمع الدولي وتهديدات لم يسبق لها مثيل لحياة الأشخاص ولوجود الدول في حد ذاته. ولا أجد ضرورةً للتطرق إلى هذه العوامل التي نعرفها حق المعرفة. بل يكفي القول بأننا نسمع دعوات تطالب بإعادة النظر في هيكلية مجلس الأمن، ونداءات تطالب بإرساء نظامٍ فعالٍ

ومتعدد الأطراف وبإجراء تحليلٍ ثاقبٍ لما يسمى بـ "التدخل الإنساني أو المسؤولية عن توفير الحماية". فما نسمعه يدل على أنه سيحين الوقت الذي لن تتمكن فيه من مواصلة الإصرار على إلقاء كل المسؤولية على عاتق أحد آخر وليس على أنفسنا أيضاً.

فما هي عاقبة كل ذلك؟ ليس لدي أي شكوكٍ إطلاقاً بشأن إجاباتكم. فإجابتي وإجاباتكم لا يمكن إلا أن تكونا واحدة، وهي أننا نعيش حالة من الغموض والتغير. وفي ظل هذه الظروف، لا يبدو أن جدول أعمالنا قد عفا عليه الزمن أو أنه لا يصلح للتعبير عن احتياجات العالم الحقيقية. غير أننا قد نبالغ في طموحنا إذا ما أردنا التفاوض عليه بأكمله.

فليس من السهل أن نتوصل في زمنٍ يشوبه الغموض إلى تفاهات أو اتفاقات. لكن ذلك لن يكون بالطبع مستحيلاً.

ولا يمكن أن أكون بعيداً عن الحقيقة عندما أقول إن هذا التحليل هو تحليلكم سواء عن وعي أو بغير وعي. لكنني لست واثقاً من أننا نخلص جميعاً إلى الاستنتاجات ذاتها. إذ لا يزال كثيرون يعتقدون، رغم الوضع القائم، أنه ينبغي لنا أن نواصل اعتبار جدول الأعمال الذي وُضع منذ ٢٥ عاماً مصدراً سليماً لبرنامج عملنا، أو أنه ينبغي لنا إنفاذ جدول الأعمال بصيغته الحالية. لكن آخرين لديهم بعض الشكوك.

ولكن رغم الغموض الذي يشوب هذه الفترة، ربما كانت أمامنا بعض الطرق التي يتوجب علينا أن نستكشفها معاً.

وبوسعنا أن نختار طريق عدم القيام بشيء، فننتظر ونرى ما يحدث. وفي هذه الحالة ستمتلئ هذه القاعة بـ ٦٥ عضواً من أعضاء المؤتمر، فضلاً عن مراقبيه، ولكنها ستكون في الواقع غير مليئة بشيء، بل مليئة بالصمت، صمت عدم التفاوض، صمت عدم القيام بأي نشاطٍ على الإطلاق.

بيد أن الامتناع عن فعل أي شيء في هذه القاعة لن يوقف قوى العالم الدينامية. فهذه القوى ستواصل العمل، مما سيزيد الفجوة بين الدول الحائزة قدراتٍ كبيرةً من التكنولوجيا وبين تلك التي تحوز قدراتٍ أقل من التكنولوجيا أو التي لا تحوز أي تكنولوجيا على الإطلاق. لكن عدم فعل شيء لن يحول دون تآكل بعض الاتفاقات الدولية القائمة. وستبذل جهود إما علانية وإما سراً، لتجنب المؤتمر من الإصابة بالعمم. ومن المرجح أن نواجه عند سلوكنا هذا الدرب لحظاتٍ من التوتر، على أقل تقدير.

وثمة طريق آخر أمامنا. هو طريق المحاولة - ولكن المحاولة حقاً - لتحقيق حد أدنى، موضوعياً وإجراءياً، ريثما تحدث تغيرات في "الحقائق الأربع" التي ذكرتها في بداية حديثي.

وما يجب أن نتجنبه - تماماً - هو الصمت وعدم القيام بشيء وعدم بذل أي جهود لتحقيق حد أدنى من النشاط - ولكن علينا ألا نفعل ذلك مجرد التحرك، بل للإبقاء على حد أدنى من الحوار ولتجنب التوتر.

ورغم أننا ندرك تماماً أن التوصل إلى برنامج عمل لا يزال هدفنا الرئيسي، وأن الحل الأمثل حالياً، كما قلنا، هو السعي إلى تحقيق حد أدنى، من المرجح أن يبقي مؤتمر نزع السلاح حياً.

وأعتقد أن دلائل هذا الحد الأدنى بدأت تظهر في الأشهر الماضية وأن المؤتمر يمكن أن يستطلع إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء في بعض المجالات.

ولقد طرحت سفيرة آيرلندا، أثناء ولايتها، اقتراح إدخال فكر جديد في مؤتمر نزع السلاح، يجعل أعضائه يدركون إدراكاً أكثر مباشرةً تطلعات المجتمع المدني، وكذلك الرأي العام الدولي بوجه عام. وللحفاظ على الاستمرارية في أعمال هذه الهيئة، أعتقد أننا نستطيع أن نجري مزيداً من الاستطلاع لإمكانية إقامة علاقة بين أعضاء المؤتمر والمنظمات غير الحكومية.

وعلاوةً على ذلك، يمكن للمؤتمر أن ينظر في إمكانية إشراك مؤسسات حكومية دولية في أنشطة نزع السلاح، أو حتى في بعضها، وإمكانية قيامها بإطلاع مؤتمر نزع السلاح، بناءً على طلبه، على تلك الجوانب من أنشطتها. وأشار في هذا الصدد إلى هيئات مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر شامل للتجارب النووية. فبمقدور هذه الهيئات أن تلقي الضوء على بعض النقاط المدرجة في جدول أعمالنا.

لقد طرحت علينا بعض الأفكار القديمة والأفكار الجديدة. وكان الامتثال موضوع قرار اعتمده الأمم المتحدة بتوافق الآراء. كما اعتمد بتوافق الآراء أيضاً في عام ٢٠٠٢ قرار مناهض للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وفي هذه المرحلة، ينبغي عدم النظر في هذه المسائل من أجل التفاوض عليها فوراً، بل ينبغي بالأحرى دراستها لمعرفة العناصر التي يمكن أن تنسجم مع جهودنا لترع السلاح وأن تكون عناصر مبتكرة، مع أخذ أعمال واستنتاجات المنظمات الدولية الأخرى في الاعتبار.

ولقد نظر المؤتمر في العام الماضي في مسألة الأسلحة الإشعاعية، ولكنها ربما تستحق تمحيصاً أفضل وأوثق.

وباستطاعة مؤتمر نزع السلاح أن يفكر، دون أن يحول اهتمامه عن المسائل الأساسية المدرجة على جدول أعماله، في نوعية الاتفاق الدولي الذي يمكن وضعه عند بلوغ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه مرحلته النهائية في عام ٢٠٠٥.

والجانب الآخر الذي يجدر النظر فيه هو المسائل المدرجة على جدول أعمالنا ولا تتوافر بعد أي ولاية للمؤتمر لمعالجتها، والتي يجدر بالبلدان الأعضاء تحديث مواقفها بشأنها، أي أن تعيد النظر فيها مراعاةً للتغيرات الهائلة التي طرأت في مجال العلم والتكنولوجيا في السنوات الأخيرة. وينبغي تخصيص جلسات عامة غير رسمية لهذه المسائل، بشرط أن يخطط لها قبل عقدها بفترة طويلة.

وهذه النقطة تنقلنا إلى برنامج العمل. ولدينا حتى الآن اقتراح بشأنه، هو اقتراح السفراء الخمسة، الذي لم يُنظر فيه بتعمق. ولم تتضمن الصيغة التي نعرفها أي متابعة. وإذا قدم أي اقتراح جديد، فسيكون واجب الرئيس ومسؤوليته اللذان لا مفر منهما هو عرضه على المؤتمر.

وفي الختام - وهذه أيضاً رسالة وداع مني - دعوني أؤكد على ضرورة المثابرة على إبقاء الحوار حياً.

وأعطي الكلمة الآن لسفير بلجيكا السيد جان لينت، الذي سيتحدث من بعده الممثلون الدائمون الذين ذكرتهم في البداية.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة المؤتمر، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم. وقد أحطت علماً بعناية بالرسالة الهامة التي وجهتموها لنا، وإني أتفق معكم بشأن مضمونها.

وأود كذلك أن أقدم أطيب تمنياتي لكم بالنجاح في اضطلاعكم بالمسؤوليات التي ستسند إليكم مستقبلاً. وأقدم أيضاً أطيب أمنياتي وجزيل شكري لسفيرين من السفراء الخمسة الذين سيغادروننا، هما سفير كولومبيا السيد ريبس وسفير السويد السيد سالندر، وأيضاً لسفير كندا السيد ويسدال وسفيرة رومانيا السيدة فيليب. وقد أسعدني وشرفني أن أعمل مع زملاء على هذه الدرجة من المهارة والمقدرة.

وتذكرون، سيدي، أنه في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عندما كان السفير الألماني السيد هايتزبرغ يشغل منصب الرئاسة - وأود هنا أن أثني مجدداً على تفانيه في عملنا - قدم زميلنا سفير الجزائر السيد دميري، متكلماً أمام هذا الحفل باسم السفراء الخمسة، مبادرة تتعلق بمشروع برنامج عمل للمؤتمر يشمل جميع البنود الواردة في الوصايا العشر تقريباً.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وبعد إجراء مشاورات كثيرة، أخذت الكلمة رسمياً وقدمت باسم السفراء الخمسة اقتراحنا الوارد في الوثيقة CD/1693. وكنا آنذاك مقتنعين، بفضل هذه الوثيقة التي ظل باب النقاش بشأنها مفتوحاً بحيث كان من الممكن تعديلها وتنقيحها، بأن الاتفاق على برنامج العمل كان دون شك في متناول يدنا وشجعنا الأطراف على بذل قصارى جهودها لتسوية خلافاتها في أقرب وقت ممكن - وهي خلافات لم تكن تبدو لنا كبيرة - حتى يتسنى للمؤتمر العودة إلى العمل.

ومن ثم أصبح منذ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عدد البلدان التي أيدت مبادرة السفراء الخمسة في هذا المحفل ٣٤ بلداً، هي: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، تونس، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رومانيا، السنغال، سويسرا، فنزويلا، فنلندا، كندا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان. وأغتنم هذه الفرصة كي أوجه باسم السفراء الخمسة بالشكر لهذه البلدان على تأييدها للاقتراح.

وهناك إثنا عشر عضواً لم يتحدثوا عن هذه المبادرة، لكنهم لم يعترضوا عليها، هم: إثيوبيا، بنغلاديش، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، العراق، فييت نام، الكاميرون، كوبا، المغرب، منغوليا.

وقد ذكرت المملكة المتحدة مؤخراً، من جانبها، بأنها لا تنوي تقديم تعديلات على الاقتراح. كما أعلنت البرازيل أنها لم ولن تعارض الاقتراح إذا توافقت الآراء بشأنه. ورحبت مجموعة من البلدان الشرقية بالمبادرة مبدية الارتياح إزاءها. وأعربت مصر عن تقديرها للجهود التي بذلت هذا العام. وقالت ميانمار إن هذه المبادرة تعتبر أساساً لمشاورات مكثفة. كما أعربت باكستان وسوريا عن تقديرهما للجهود التي بذلها السفراء الخمسة، لكنهما ارتأتا أن من الضروري تحسين مستوى النص المتعلق بالأسلحة النووية. ومن المقرر أن تحدد إسرائيل موقفها عندما يحظى الاقتراح بقبول واسع من الأطراف المعنية. وأبدت بيلاروس كما أبدى الاتحاد الروسي استعدادهما للنظر في المبادرة في حالة تعديل النص المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعربت فرنسا عن اعتقادها بأن من الضروري أولاً إيجاد حل بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقدمت الصين اقتراحاً يدعو إلى إدراج إضافة في النص المتعلق بهذه المسألة تتيح لها قبول برنامج العمل. وفي الختام، أعربت الولايات المتحدة عن تقديرها لاقتراح السفراء الخمسة، لكنها أوضحت أنها لا تستطيع أن تقبل النص المقترح من الصين.

وإني أعترف بأن هذا الموجز لا يشمل جميع ظلال المعاني الواردة في بيانات زملائنا على اختلافها. ومع ذلك، أعتقد أنه موجز أمين لما قيل في هذا المحفل. وستفقون معي في أن من الواضح أن محور الخلاف هو الولاية المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فقد استمعنا إلى النقد الذي أعربت عنه الصين فيما يتعلق بإدراج عبارة "دون المساس" في اقتراحنا. كما استمعنا إلى الممانعة التي أبدتها الولايات المتحدة بشأن قبول اقتراح الصين الذي يدعو إلى إضافة عبارة "بما في ذلك إمكانية التفاوض على صكوك قانونية دولية ذات صلة بالموضوع".

وبناءً على ذلك، أود أن أقدم بالنيابة عن السفراء الخمسة تعديلاً لهذا النص إذا أرادت البلدان المعنية أن تبدي رغبتها في التوصل إلى حل توفيق. وهو الآتي: أقتراح في الفقرة الرابعة المتعلقة بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي حذف عبارة "دون المساس". وفي الاقتراح الصيني، أقتراح الاستعاضة عن عبارة "بهدف" بعبارة "بما في

ذلك إمكانية". وهذه صيغة أدين بها لزميلي وصديقي سفير هولندا السيد كريس ساندرز، الذي أفصح في استخدامها في محافل أخرى.

وأود أن تتكرموا، سيدي الرئيس، ويتكرم خلفاؤكم، بالنظر في إمكانية عقد مشاورات على أساس هذه التعديلات.

وفي الختام، دعوني أوضح أن بلجيكا تحبذ مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملنا. وفيما يتعلق بالقواعد الإجرائية، يمكننا أن نستوحى من القواعد التي تتبعها الأمم المتحدة، وعلى الأخص القواعد التي طبقها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك، في عام ٢٠٠١. وهذه هي القواعد التي انتقتها الرئيسة المعينة لمؤتمر عام ٢٠٠٣، زميلتنا سفيرة اليابان السيد إينوغوتشي، التي أتمنى لها كل النجاح في نيويورك، وأعتقد أننا جميعاً سنقبل بها.

السيد الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير لينت جزيل الشكر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الجزائر السيد محمد صالح دميري.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، لقد بدا من اللهجة الرسمية لبيانكم الذي أدليتكم به اليوم أن هذه الجلسة استثنائية بعض الشيء، لأنها تشهد لأول مرة قدوم ومغادرة رئيس في آن واحد. ولذا، فنحن لسنا متأكدين تماماً مما إذا كان ينبغي لنا أن نرحب أم نودع. لكن ما سيبقى في ذاكرتنا عنكم، أولاً وقبل كل شيء، هو الدبلوماسية المتمرس، والعمل الذي اضطلعتم به هنا مع جميع زملائكم من الشمال والجنوب، والرجل المثقف، كما أثبتتم دائماً في المناسبات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وعندما كنت أستمع منذ برهة إلى رسالتكم الطويلة عن المخاطر التي تحدد بمؤتمر نزع السلاح، مر بخاطري أحد حملة راية الأدب اللاتيني، وهو جوفينال الذي كتاب عندما بدأت تلوح في الأفق دلائل انهيار الإمبراطورية الرومانية - وسأحاول إحياء بعد ما علق في ذاكرتي من اللغة اللاتينية: "يمكنك أن تفعل ما شئت إلا أن تغير مجرى الأقدار" وهذه المعضلة التي تواجه اليوم مؤتمر نزع السلاح، وقد كنتم على حق عندما أثرتم هذا الأمر كمشكلة عامة.

وقبل أن أسترسل في كلامي، دعوني أودع الزملاء المغادرين الذين أسهموا بدور هام في مشاوراتنا وفي عملنا المشترك، وهم سفيرة رومانيا السيدة لآندا فيليب؛ وسفير السويد السيد هنريك سالندر؛ وسفير كولومبيا السيد كاميلو ريبس؛ وهناك أكثر من ذكرى واحدة جمعني معهم، حيث كنا وزراء خارجية في الفترة ذاتها تقريباً والتقينا في نيويورك؛ كما أود أن أودع سفير كندا السيد كريس ويسدال. يا لها فعلاً من خسارة لمؤتمر نزع السلاح أن يغادرنا هؤلاء السفراء، ولكننا نأمل في الوقت ذاته أملاً صادقاً في أن خلفاءهم سينجحون بسرعة في ملء الفراغ الذي يتركونه.

وإننا، مثلكم، نتساءل في هذا الوقت من كل عام عن مآل مؤتمر نزع السلاح. فشهر حزيران/يونيه هو شهر حاسم، يضع المؤتمر عند مفترق طرق، ويجعلنا نتساءل: هل سيقدر على المضي في طريق الإبداع المشترك، أم سيضطر من جيد إلى تلخيص عمل السنة بأكملها بورقة خالية من أي كتابة - أي بما وصفه ملازميه بأنه "الصفحة الفارغة التي يدافع عنها شهودها"؟ لقد عانينا من هذه الظاهرة في العام الماضي، وكذلك في العام الذي سبقه. فهل يحدث نفس الشيء هذا العام أيضاً؟ إن هذا ممكن بل ومن المرجح جداً، وأعتقد مثلما تعتقدون أن علينا أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة الهامة - خاصةً وأنا في الوقت الذي نثني فيه على الجهود التي بذلها جميع أسلافكم في هذا العام، نجد أنفسنا مضطرين إلى التسليم بأن رئاسات متعاقبة لمؤتمر نزع السلاح تعاني بدرجة متزايدة من شللٍ يدب فيها ويعزى إلى تحطم زنبك العمل الجماعي المبدع. ولكن أين تكمن المشكلة تحديداً؟

إنني أتفق معكم في القول بأن الوصايا العشر التي تعود إلى عام ١٩٧٨ لا تزال أساساً ضرورياً للتفكير ولأسلوب العمل الذي تنتهجه. وأرى أننا ينبغي أن نحافظ على قوة الدفع الموجودة لدينا في هذا الصدد وألا نبالغ في مسعانا للبحث عن سبل جديدة للعمل تتيحها لنا التطورات الجارية في العالم، فهي هامشية بالنسبة لاهتماماتنا الرئيسية. لهذا يجدر بنا أن نعاود تركيز اهتمامنا على القضية الهامة، وهي في نهاية الأمر توفير الأمن للجميع ومن الجميع. فنحن، بعد كل شيء، نقرب من الذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومع ذلك فإن اتفاقات الأمن النووي لم تكن يوماً تواجه تهديداً خطيراً كهذا الذي تواجهه الآن. وأكرر القول: لم تواجه اتفاقات الأمن النووي قط مثل هذا التهديد الخطير. ففي عام ١٩٩٥، لم نكن نتخيل على الإطلاق أن محرقة نووية قد تلوح يوماً في الأفق، لأن التزامنا الجماعي بترع السلاح النووي كان صلباً كالصخرة. أما اليوم، فقد صارت المسألة مطروحة من جديد. وأياً كانت التغييرات التي تحدث في هذا العالم، كما أوجزتموها بفظنة، فقد مضى زهاء عشر سنوات على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبات موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ وشيكاً، لكننا لم نتمكن حتى الآن من التفاوض بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي.

غير أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تلزمننا، وتلزم على الأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية، بواجب تحقيق نزع السلاح النووي بجميع أشكاله. وعبارة "بجميع أشكاله" هي عبارة واردة في النص، والكل يعلم بوجودها. وأعتقد أن الجهاز القضائي للأمم المتحدة، أي محكمة العدل الدولية، قد أشار عند تفسيره للمادة السادسة إلى الالتزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية وتحقيق نتيجة محددة بدقة، هي نزع السلاح النووي بجميع أشكاله وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وأكرر هنا: رقابة دولية صارمة وفعالة.

ومن الواضح أن المسألة التي تطرح نفسها تتعلق بالوفاء بالالتزامات. وهي مسألة لم تنشأ قبل بضعة أيام فقط، أو في عام ٢٠٠٣ أو عام ٢٠٠٢ أو عام ٢٠٠١. بل أثرت في نيويورك في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد، ويا للصدفة، برئاسة الجزائر، وبتحديد أكبر برئاسة زميلي السفير عبد الله بعلي، الذي يعرفه كثيرون منكم ممن هم

معنا هنا. وكانت هناك آنذاك صيغة محددة بشأن مسألة الوفاء بالالتزامات هذه، وأعتقد أننا بحاجة إلى إنعاش ذاكرتنا من حينٍ آخر، فقد حددنا ١٣ خطوة عملية تتخذ من خلال جهود منتظمة وتدرجية ترمي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ودعوني هنا أذكركم ببعض هذه الخطوات. أولاً وقبل كل شيء، هناك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ثم الانضمام إلى معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ وإجراء تخفيضات لا رجعة فيها للترسانات النووية؛ وإلغاء حالة التأهب النووي؛ وتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني.

لقد مضى ثلاث سنوات على ذلك، وإذ نجتمع اليوم هنا للتفكير في هذه المسائل، ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا هذه الحقيقة، لأننا، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لا نجد، مهما حدث - وحتى في حالة وضع معاهدات ثنائية - ما نحتاج إليه. وقد يجدر بي أن أشير هنا، على سبيل المثال، إلى معاهدة موسكو التي أبرمت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن ضرورة تخفيض ما يملكه الطرفان من ترسانات نووية من الآن وحتى عام ٢٠١٢. وهذه المعاهدة تثير مخاوفنا كدول غير حائزة للأسلحة النووية، ذلك لأنها أولاً وقبل كل شيء اتفاق يمكن إبطاله بمجرد الإشعار بذلك قبل ثلاثة أشهر ولأنها اتفاق يمكن إبطاله على سبيل ممارسة السيادة الوطنية. ويتضمن اليوم هذا النوع من المعاهدات بنوداً نمطية تشير صراحةً إلى أحداث استثنائية تمس أو تهدد المصالح العليا للدول، وهذه مشكلة لا تزال قائمة ولا بد من معالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، تقضي هذه المعاهدة بتخزين الرؤوس النووية لا بتدميرها. كما تقضي بالاحتفاظ بعدد من الرؤوس في حالة الاضطرار للانتقام. ولا تفرض حداً على القذائف المتعددة الرؤوس، ومما يثير لدينا قلقاً بالغاً أن هذه المعاهدة لا تنص على نبد استخدام الأسلحة النووية، ولا تنص بالذات على نبد إمكانية استخدام هذه الأسلحة في حالة الهجوم المسلح أياً كان طابعه. فهذه المسألة ما زالت مفتوحة. وعلينا أن نعمل على دراسة النصوص وتحليلها، والتركيز مجدداً على عملنا الجماعي في المسار الطبيعي للأمر، ولكن دون أن نسمح بأن تزعجنا قضايا جديدة، حتى وإن كانت من قضايا الساعة، لأنها قد تلهينا عن السبب الرئيسي لوجودنا الجماعي في هذه القاعة.

والأسوأ من ذلك هو أننا عندما نستعرض كل ما حدث منذ عام ٢٠٠٠، أي منذ ثلاث سنوات مضت، نجد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تعقد أي التزام ينص على ضمان بعدم استخدام الأسلحة النووية أو لم تقدم حتى أي ضمان لحماية الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وأشير هنا بالطبع إلى مسألة ضمانات الأمن السلبية. وهي مسألة ملحة، وموضوع عاجل يلزم بسرعة بالغة أن نتوصل إلى ولاية التفاوض بشأنه. ودعوني أذكركم هنا بأن هذه الضمانات ليست مجرد عمل يدل على حسن نية الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل هي التزام وارد في صلب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي النهاية، إن هذه مناشدة قوية جداً لم توجه إلينا من دول الجنوب فحسب، إنما كذلك من دول الشمال. وأعتقد أن هذه المسألة هي بالطبع مسألة يجب طرحها على مائدة مفاوضاتنا، إلى جانب كل ما سرده بوضوح زميلي السفير لينت: إذ يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يقوم بعمل فعال ما وأن يتوصل إلى معاهدة تكفل حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أي محاولة لاستخدام الأسلحة النووية ضدها.

هذه هي بعض القضايا التي تؤرقنا وعلينا أن نتناولها. وربما كان علي أن أشير في هذا السياق إلى أننا نشهد منذ بضع سنوات ظهور سياسات دفاعية جديدة تشمل استخدام القذائف، وإلى أننا لسنا متأكدين على الإطلاق أين ينتهي الاستخدام المدني للفضاء الخارجي وأين يبدأ استخدامه العسكري. وأؤكد من جديد أن مؤتمر نزع السلاح يستطيع القيام بعملٍ مجدٍ بالسعي جاهداً لتوضيح المسائل التي قد تكون شديدة الغموض في سياق العولمة الاقتصادية، وهو سياق بدأنا نشهد فيه دخول شركات خاصة عالم الدفاع. وهذه أيضاً قضية من قضايا الساعة التي يتعين علينا أن ننظر فيها كمجموعة.

وبناء على ذلك، فإن وفدي يود أن يوجه الانتباه إلى روح ومضمون معاهدة عدم الانتشار، لأن هذه المعاهدة التي لا تزال في نظرنا تمثل المرجع القانوني النهائي لنا، هي صك ينطبق على نزع السلاح النووي وعلى عدم الانتشار أيضاً. وهذا هو طابعها الحقيقي ويتعين علينا إقراره.

لقد طُرحت مبادرة السفراء الخمسة خلال عام ٢٠٠٢ ولا تزال صالحة. واستمعنا منذ برهة إلى السفير لينت الذي حدد أحكامها الأساسية ونوه بالتأييد الذي تحظى به اليوم في مؤتمر نزع السلاح. وعليه، فإنه يترتب على الرئاسة الاضطلاع بمهمة رئيسية تتمثل في تنفيذ هذه المبادرة بالاشتراك مع جميع أعضاء المؤتمر، فنحن لسنا بعيدين كثيراً عن تحقيق توافق في الآراء بشأنها، حتى وإن كان هناك بعض التردد بيننا. وأعرف الآن أنه علينا في هذا الحفل أن نتقل باستمرار بين التوافق في الآراء وحق النقض (الفيتو)، إلا أنني أعتقد أن فهمنا الجديد اليوم للقضايا يلمح علينا القبول بمفهوم الحل التوفيقى الذي ينبغي أن يقنعنا باستخدام توافق الآراء كأداة إيجابية في أيدينا لا كأداة لتعطيل أعمال المؤتمر. فمبادرة السفراء الخمسة هي الآن هبة لهذا المؤتمر نعلم جميعاً مصدرها. وقد أصبحت هذه المبادرة حالياً جزءاً من جهود المؤتمر الخلاقة والرامية إلى تحقيق التضامن منذ ولاية شانون، التي شملت حسبما أذكر جميع المبادرات التي من شأنها أن تساعدنا على الخروج من مأزقنا. وهي بالطبع مبادرة مستمدة من اقتراح أموريم، وهو اقتراح عمل جميعنا أو معظمنا على الأقل على تعميده والدفاع عنه. ويلزم الآن المضي قدماً بهذا الاقتراح وزيادة تحسينه، مثلما ذكرنا زميلنا سفير بلجيكا. فهذا الاقتراح يأخذ في الاعتبار الولايات الأساسية التي يجدر بنا أن نوليها اهتمامنا وأن نكثف على أساسها جهودنا التفاوضية، وهي: نزع السلاح النووي، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. كما تقترح المبادرة أن يعهد إلى المقررين الخاصين بمسائل تحتاج إلى إيضاح مسبق.

وهذه المبادرة تركز من جديد جهود نزع السلاح في إطار الوصايا العشر وتعيدها إلى المسار الطبيعي للأحداث، إذا نظرنا إلى الأمور من زاوية الصورة الكبيرة التي رسمتها لنا سيدي الرئيس. وفي هذا الصدد نحث الرئاسة مرة أخرى على طرح هذه المسألة على مائدة النقاش والتفاوض حتى تتمكن بسرعة من التوصل إلى توافقٍ

في الآراء، ربما لا يشمل في البداية جميع الولايات، إنما يشمل تلك التي لا تثير في أذهاننا أية شكوك، هذا إن سمحتم لي أن أعبر عنها كذلك. فبهذه الطريقة يمكننا إحراز تقدم.

وفي الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أقول لكم إن وفد بلدي يعتقد أن المنظمات غير الحكومية تشارك في عملنا: فالجتمتع المدني يشارك في عملنا ولا نجد أي مشكلة في التعبير عن هذه المشاركة في كل من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية. وليس هناك من سبب يجعل الأمم المتحدة التي فتحت أبوابها أمام المجتمع المدني حتى يشارك في الكثير من محافلها المخصصة للمناقشة، مثل لجنة حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، لا تفعل نفس الشيء في مؤتمر نزع السلاح. أتمنى لكم سيدي كل النجاح والتوفيق في منصبكم، وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم من جديد ما أكنه لكم من مودة واحترام.

السيد الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سعادة السفير. وإنه لمن دواعي سروري أن أسمعك تتحدث وأن ألاحظ التزامك بإخراج المؤتمر من مأزقه ووضع على طريق التقدم. وأعتقد أن هذه الثقة في مؤسستنا وفي ما تزخر به من أفكار واقتراحات ممكنة تصدر عن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح يمكن، بل وينبغي، أن تشكل أساس عملنا والقوة الدافعة الأساسية له.

وأشرك أيضاً على أمنيائك الطيبة وعلى كلماتك الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة.

وأعطي الآن الكلمة لسفيرة رومانيا السيدة آندا فيليب.

السيدة فيليب (رومانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتكلم فيها في ظل رئاسة إيطاليا لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أبدأ بأن أقدم لكم، بالنيابة عن وفد بلدي، أحر التهاني لتوليكم هذا المنصب. وأود أن أعبر عن أمنيائنا لإيطاليا بمدة رئاسة مثمرة وأن أؤكد لكم استعداد وفد بلدي استعداداً كاملاً للعمل معاً في سبيل إنجاز جميع مساعيكم.

وأود أن أعرب لكم، السفير ماويليني، شخصياً وللزملاء الموقرين الآخرين أيضاً الذين سيغادرون جنيف قريباً، عن أسمى آيات التقدير، وعن اعتزازي الصادق بصداقتكم وتعاونكم، وعن أطيب أمنيائي لمستقبلكم.

إني أتكلم الآن ومشاعر الحزن تغمرني لأن مهمتي في جنيف قد أوشكت على الانتهاء، كسفيرة وممثلة دائمة لرومانيا لدى مكتب الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح والمنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها.

لقد كانت السنوات الثلاث الماضية سنوات حافلة للغاية، حققت لي ولأعضاء بعثتي الآخرين قدراً عظيماً من الرضا.

وأقول هذا لأننا رأينا، من جهة، كيف استطاعت رومانيا، بعد عقد من الزمن ركزت فيه تركيزاً كبيراً للغاية على تحولها هي وعلى إعادة ارتباطها بأوروبا ككل وبمؤسساتها الأساسية، أن تعيد لمنظومة الأمم المتحدة ما تستحقه بجدارة من انتباه واهتمام على صعيد السياسة الخارجية الرومانية. وكتعبيرٍ بليغٍ عن ذلك، أضحت جنيف مقصداً يختاره المسؤولون الرومانيون والرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة لمعالجة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع الدولي في عصر العولمة هذا، ومن ضمنها قضايا الأمن والسلام وحقوق الإنسان والعلم والتكنولوجيا ومجتمع المعلومات والتجارة الدولية ومعايير الصحة والعمل والتنمية المستدامة.

وثانياً، لقد بذلنا بعد سنواتٍ كثيرة - بل كثيرة جداً - من العزلة وسوء الإدارة في ظل نظام حكم سلطوي وفوضوي بدرجة بشعة كل ما في وسعنا لإلقاء مزيد من الأضواء على رومانيا على المستوى الدولي في جنيف. وشعرنا بفخر واعتزاز كبيرين لتنظيم مناسبات دبلوماسية عامة ومتنوعة، ونأمل ألا يكون أحد قد غفل عن القاعة الرومانية في قصر الأمم هذا أو عن تمثال نيكولاي تيتوليسكو، رجل الدولة الروماني المرموق الذي تولى مرتين رئاسة جمعية عصبة الأمم وذو الرؤية الجسورة الذي ناضل من أجل نشر ثقافة السلام وإضفاء طابعٍ وهمي على الحدود، وهو تمثال لا يبعد كثيراً عن ساحة الشرف.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، أعتقد أن آراءنا عن دوره ومساهمته باتت معروفة وقد أعربنا عنها في هذه القاعة مرات عديدة، كان آخرها في الأسبوع الماضي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ما نملكه في هذا المحفل من إمكانات هائلة يؤهلنا للقيام بعمل هام وموضوعي، ورومانيا هي أحد البلدان الكثيرة المستعدة للمشاركة في هذا العمل. وأذكر عندما ألقى السيد إيوان ميرسي باسكو، وزير الدفاع الروماني، خطاباً أمام مؤتمر نزع السلاح في ربيع العام الماضي، كما أذكر مناقشات المائدة المستديرة التي عقدناها فيما بعد أثناء تناولنا الغداء مع مجموعة من السفراء الموقرين المعتمدين لدى المؤتمر وبجثنا فيها مجموعة واسعة التنوع من القضايا التي تتعلق بالأمن الدولي ونزع السلاح والحد من التسليح. وقد أثارت إعجاباً كثيراً نوعية هذه المناقشات ومستواها، واقتنع، باعتباره دخيلاً على هذا المحفل، بالدور الذي يمكن لأولئك الأشخاص أن يضطلعوا به لبناء عالمٍ أفضل وأكثر أمناً. ومن المعروف تماماً، بعد كل شيء، أن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل نادٍ في المدينة، وقد حظي بهذه المكانة لأسبابٍ وجيهة.

والسبب يوم يحتتم مؤتمر نزع السلاح الجزء الثاني من مداولاته في دورة عام ٢٠٠٣، دون أن يتمكن مرة أخرى من اعتماد برنامج عمل. ورغم أننا جميعاً ندرك تماماً المحاولات العديد التي جرت في ظل رئاسات متعاقبة، ليس هناك تقدم يُذكر يمكن الاستفادة منه حتى الآن: فما زلنا غير قادرين على بدء عمل حقيقي وعلى بدء مفاوضات حقيقية.

ولقد قدم مؤخراً عدد من الاقتراحات بقصد التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال وكذلك بقصد تناول مسألة إضفاء المزيد من الفعالية على هيكلية المؤتمر وعلى أدائه. وانخرطت الوفود، وتعترم أن تواصل الانخراط، في مشاوراتٍ مستفيضة. وهذه المبادرات والمساعي دليل قوي على التزام أعضاء المؤتمر بضرورة تجاوز

مرحلة الجمود الحالية. ولست أول القائلين بأن الإرادة السياسية والتوازن والعزيمة والرؤية هي العناصر الرئيسية للمضي قدماً بنشاط المؤتمر.

وثمة نقطة خاصة بمؤتمر نزع السلاح أود التأكيد عليها، وهي أن هذه الهيئة كان من الطبيعي أن تتأثر بالتغيرات الهائلة التي حدثت في العالم خلال السنوات الأربع عشرة الماضية. ولستم في حاجة إلى أن أبين لكم كم اختلفت الأمور اليوم عما كانت عليه في السابق بعد سقوط الشيوعية في وسط وشرق أوروبا أو في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المريعة. ولعل الجمود الذي يصيب مؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن يعزى من ناحية ما إلى ضرورة تحديث أعمالنا لكي تستجيب على نحو أفضل للتحديات الجديدة التي نشهدها اليوم. ولقد حددتم أنتم، يا سيادة الرئيس، تواءمتهى الفصاحة بعض هذه التحديات والتطورات الجديدة.

أما على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي فتجرى عملية إعادة تشكيل للسياسات والاستراتيجيات حتى تتكيف مع الحقائق الجديدة. والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل هما من أولويات هذه العملية. ويتأثر مؤتمر نزع السلاح أيضاً بعملية تحديد بنية النظام الدولي الجديد للأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، اسمحو لي أن أشير إلى الملاحظات التي أدلى بها النائب السابق للأمين العام، السيد بن إسماعيل، في نهاية ولايته، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠:

"لقد كانت محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف في تطور دائم عبر السنين يستجيب للحقائق السياسية المتغيرة. ولن يكون مؤتمر نزع السلاح حالة استثنائية في هذا الصدد، والصعوبات التي يواجهها الآن إنما هي تعبير عن الطابع المعقد والدينامي للعلاقات الدولية المعاصرة".

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن لمؤتمر نزع السلاح دوراً فريداً ومكانة متميزة بين الهيئات المتعددة الأطراف المعنية بمسائل الحد من التسليح وعدم الانتشار ونزع السلاح وجميع المسائل ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإننا واثقون من قدرة المؤتمر على أن يستعيد مكانته من جديد كمصدر هام لإيجاد الحلول للمخاوف والشواغل التي تؤرق المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أتقدم بالشكر لجميع زملائي على حسن تعاونهم وعلى صداقتهم خلال السنوات الثلاث الماضية. لقد شرفني حقاً أن أكون ضمن هذه النخبة من المجتمع الدبلوماسي في جنيف. ورغم أنني لم أشهد أكثر الفترات إثارة في هذا المحفل، فإنني سأغادره وفي جعبتي ذكريات جميلة للغاية عن اجتماعاتنا يوم الخميس.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أورجونيكديزه ولنائب الأمين العام، السيد رومان موري، على ما أبدياه من تفانٍ وقدراتٍ مهنية. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أمانة المؤتمر بكاملها

والى المترجمين الشفويين على عملهم ودعمهم. وأتمنى لكم، جميع الموجودين في هذه القاعة، دوام الصحة والسعادة وكل النجاح مهنيًا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): السفارة فيليب، أشكر، بالنيابة عن الأمين العام، على كلماتك الرقيقة وعلى ما أبديته من تقدير. في الواقع، إننا جميعًا نغادر جنيف ونحن ندرك تمامًا أن هذا النادي هو الأفضل في المدينة. وأعطي الكلمة الآن للسفير سالندر.

السيد سالندر (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعوني في بادئ الأمر أؤكد لكم أنكم ستناولون كل التأييد الذي ربما كنت لا أزال قادرًا على تقديمه خلال الأيام القليلة المتبقية لي في جنيف. وأعتقد أن احتمالات ترأسكم لأعمال موضوعية في مؤتمر نزع السلاح قبل أن أغادر جنيف هي احتمالات ضئيلة، ولكن إذا كان هناك أقل احتمال لحدوث ذلك فسأبذل كل ما في وسعي لمساعدتكم. وستكونون بالتأكيد رئيسًا متميزًا جدًا للمؤتمر، إذا بدأت فجأة هذه الهيئة الدولية غير المستغلة تلي التوقعات والآمال الباقية لدى كثيرين في جميع أنحاء العالم.

وأود أيضًا أن أشكر السفير ليفي على ما اضطلع به من عملٍ بارع أثناء رئاسته الأخيرة للمؤتمر، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي للسفيرة أينوغوتشي بالتوفيق في مدة ولايتها.

ومع مغادرتي الآن منصبي كمثل دائمٍ للسويد لدى مؤتمر نزع السلاح بعدما عملت فيه أربع سنوات، تنتابني مشاعر مختلطة، بل عواطف شديدة التناقض. فعلى الصعيد الشخصي، أشعر بامتنان بالغ، وأعني ذلك فعلاً، لتعربي إلى مجموعة من الزملاء الرائعين اعتبرهم الآن أصدقاءً مخلصين للغاية وآمل حقاً أن يبقى الاتصال بيننا وأن نلتقي مجدداً.

وبهذا المعنى، لذلك، فإن هذه السنوات الأربع لم تضع سدىً. بل كانت، على النقيض من ذلك، من أجزى سنوات حياتي وأكثرها إقناعاً حتى الآن. أما على الصعيد المهني، فلا يسعني سوى أن أشعر بأن جانباً من وقتي هنا قد أهدر جزئياً. ففي هذا المؤتمر، لم تتمكن من إنجاز أي عملٍ موضوعيٍ حقاً خلال الفترة التي أمضيتها هنا. وقد عملنا جاهدين، ولكن عدم فعل شيءٍ يتطلب في بعض الأحيان جهداً كبيراً، كما يقول المثل. غير أن الحقيقة المشؤومة هي أن هذه المؤسسة الدولية، التي أنشئت بقدر هائل من الاستثمار الإبداعي والبناء، لم تحقق شيئاً على مدى سبع سنوات حتى الآن. والأسوأ من هذا أن عضويتها كمجموعة لا تنفصم، لم تمنحها حتى إمكانية تحقيق شيءٍ.

وإذا أعاد التحدث بصفتي الشخصية وخارج حدود المؤتمر، فقد تمكنت من الاشتراك في بعض العمل الموضوعي الجدي في عمليات وترتيبات مؤسسية أخرى، لكن ذلك لم يكن ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح، وهذا ما يضايقني، ويجب أن أعترف بذلك، خاصة عندما أعود بذاكرتي إلى تلك السنوات.

وعندما أشرت إلى العضوية بصورة جماعية، فإنني أدرك بالطبع أنكم جميعاً تعلمون أنه لا يمكن إلقاء اللوم على أعضاء المؤتمر على قدم المساواة عن حالة الجمود التي وصل إليها. فأغلبية كبيرة، بل كبيرة جداً، من أعضائه تستطيع بدء العمل في الغد. في حين ترى أقلية صغيرة أن بدء هذا العمل هو تقديم كبير لمصالحها، إذ لا يمكن عندئذ حتى صون هذه المصالح بقاعدة توافق الآراء التي يعمل بموجبها المؤتمر، أو غيرها من الضوابط والتوازنات الكثيرة الأخرى التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مؤسسة كهذه. وهذا موقف متحجر للغاية، ويلحق ضرراً كبيراً بالتعاون الدولي وبالديبلوماسية المتعددة الأطراف.

وحالة الخمول والسلبية حالة مذهلة. فما من أفكار تُطرح. وما من حلول تقترح. بل إن بعض الوفود بدأت تشك في أن هذه الحالة من الخمول تناسب تماماً تلك القلة من البلدان الأعضاء. لكنني آمل ألا يكون هذا الانطباع صحيحاً. فالسلطات السويدية، من جانبها، لا تجد أدلة كثيرة على أن البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذا إن اكتفينا بذكر أوضح المجموعات الفرعية مثلاً في هذا الصدد، تواقفة حقاً لبدء عمل موضوعي في المؤتمر.

وقد بذل سفراء كثيرون تعاقبوا على رئاسة المؤتمر جهوداً هائلة لإخراج المؤتمر من مأزقه، تأوجت منذ ثلاث سنوات على يد السفير سيلسو أموريم. وقد عملت أيضاً بالتعاون مع أصدقائي صلاح دميري وكاميلو ريبس وخوان إنريكه فيغا وجان لينت على إيجاد طريقة للمضي قدماً. ونعتقد أن معظم الوفود المشاركة في المؤتمر تعتبر الآن مساهمتنا أقرب ما يمكن إلى نقطة الانطلاق العملية لمؤتمر نزع السلاح، ونأمل أن تعزز هذه المساهمة التغييرات الصياغية الطفيفة، ولكن الآن، التي تقدمنا بها تواء وعرضها جان لينت.

وأقول ببساطة للوفود التي تظن أن مساهمتنا غير هامة، وهي في الواقع وفود قليلة جداً: "فلتقدموا اقتراحاً أفضل". وإن كنتم لا تقبلون بهذا الجزء أو بذلك، فلتعدلوا صياغته. أما أن يوصف اقتراح السفراء الخمسة بعبارات مثل "لا يمثل تحسناً" أو "مبهم" أو "غامض"، كما علمنا بصورة غير رسمية من بعض الوفود التي لا تستطيع تأييد برنامج العمل الذي اقترحناه، ولا تأتي في الوقت ذاته بأي اقتراح بديل، فإن هذا يدهشنا ونعتبره طريقة غير بناءة لإجراء مناقشات متعددة الأطراف.

وعموماً، فإنه مهما كانت شدة الأسف الذي نشعر به إزاء الإحباط الذي ينتاب الكثيرون منا، فهو ذو أهمية ضئيلة بالمقارنة بعدم الاستفادة من مؤسسة أنشأتها حكوماتنا لهدف مشترك. بيد أن هناك دائماً بصيصاً من الأمل في مكان ما. وربما ينشط مؤتمر نزع السلاح يوماً ما من جديد، وسأطلب حينئذ من حكومة بلدي أن تُعيدني أو تُعيد أي شخصٍ آخر إلى هنا للقيام بعمل موضوعي على أساس التفرغ.

وحتى يحين ذلك، لا يسعني إلا أن أقدم شكري وأن أعرب عن أطيبي لأمنياتي للأمين العام السيد اورجونيكيدزه، ولنايبه السيد رومان موري، وكذلك للسيد بوغومولوف والسيد زاليسكي والسيد مانتيلز وجميع

أصدقائي الآخرين في الأمانة وللمترجمين الشفويين وللسيدة لويس والسيد كارل من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذين يدللون على إمكانية القيام بعمل هام حتى في مناخ غير مثمر. وأعرب لجميع نظرائي وأصدقائي من الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح عن خالص امتناني لهذه السنوات التي أمضيناها معاً، كما أعرب لهم عن أمل كبير في أن نواصل العمل معاً بشكل من الأشكال يوماً ما.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكرك على بيانك، ونحن نقدر تفانيك في العمل ونأمل، حتى ونحن نودعك الآن، أن ينال العمل الذي أنجزته الاهتمام اللازم، وأن يمنحك التشجيع والقوة اللذين يجعلانك تعود إلينا لتؤدي عملاً مثمراً بدرجة أكبر أشكرك السيد سالندر، وأعطي الكلمة الآن لسفير كولومبيا، السيد كاميلو ريس.

السيد ريس (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بدايةً أن أهنيكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. فهذه الرئاسة تمثل لكم شرفاً وتحدياً في آن واحد. وأنتم تدركون تماماً أن هذه المؤسسة تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التزامنا وجهودنا، وأود، باسم كولومبيا، أن أؤكد لكم دعمنا لجميع المبادرات والتدابير الرامية إلى إحياء مؤتمر نزع السلاح وتزويده بالطاقة التي يحتاج إليها لتنفيذ الولاية التي أسندت إليه منذ البداية.

لقد عملت كولومبيا بحماسٍ والتزامٍ في مجال نزع السلاح. وفي عام ١٩٩٩، ترأست الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وتمكنت من التوصل إلى توافق الآراء اللازم لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي. وأشار هنا إلى تشكيل وفود كثيرة إزاء محاولات اتخاذ قرارات بشأن المسائل الإجرائية التي تعد محورية لتنظيم أعمال المؤتمر ولتناول عددٍ من المواضيع المتعلقة بالتوصيات التي كان يجب أن يجيلها إلى المؤتمر الاستعراضي. وقد تناولت المفاوضات برنامج عمل اللجنة التحضيرية، وتحديد مجموعات المواضيع، وتخصيص فترات زمنية معينة لترزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط. كما دارت مناقشات بشأن مشكلة الوقت الذي كان يجب تخصيصه لبيانات المنظمات غير الحكومية، والنتائج المرتقبة من المؤتمر الاستعراضي، وبشأن التوصيات التي كان على اللجنة التحضيرية أن تحيلها إلى المؤتمر. كما عقدت مناقشات بشأن جدول الأعمال المؤقت وبشأن توزيع المسائل والبنود على اللجان الرئيسية. وأذكر جيداً المناقشات التي جرت بشأن النظام الداخلي وإمكانية إنشاء هيئات فرعية بدلاً من أفرقة عاملة، وبشأن إدخال تعديلات على المادة ٤٤ تتيح لمنظمة معاهدة حظر التجارب النووية أن تشارك في المؤتمر. كما أشير بجلاء إلى الجهود التي بذلت من أجل قبول فكرة أن تدرج في التقرير النهائي الوثائق التي أعدتها الرئاسة، وذلك للاستفادة منها كأساسٍ لعمل المؤتمر الاستعراضي.

وترأست كولومبيا أيضاً اللجنة الرئيسية الأولى للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٢. وقد تضمنت الولاية التي أسندت لهذه اللجنة موضوعين هامين، هما: نزع السلاح النووي وضممانات الأمن السلبية. وقد ترأست شخصياً سبع جلسات تناولت هذين الموضوعين، واعتمدت أثناءها على الوثائق التي قدمت خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وعلى البيانات التي أدلت بها الوفود والمساهمات التي قدمتها كتابةً. وبوصفي رئيساً، قدمت وثيقة جديدة نُقحت مرتين، ثم قبلت في نهاية الأمر بعد إدخال التغييرات اللازمة عليها ليتسنى إدراج عناصرها في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

واستطاع المؤتمر الاستعراضي التوصل إلى اتفاق بشأن مسألتي استعراض حالة تطبيق المعاهدة وآفاقها المستقبلية: وقد سلم بأن نزع السلاح النووي محط اهتمام المجتمع الدولي برمته لا دول قليلة فحسب. وتمكنا من الحصول على التزام من الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قطعياً بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة، ومن التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من الخطوات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي وتحقيق الاستقرار الدولي. وأكدنا مجدداً على ضرورة الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد دول أخرى وعلى مبدأ أن الضمان الوحيد من التهديد باستخدام هذه الأسلحة أو استخدامها هو إزالتها إزالة تامة. وقد ساهمت كولومبيا، من خلال عملها بكفاءة وتفان واقتناع، في التوصل بطريقة بناءة وفي الوقت المناسب إلى النتائج الختامية التي خلص إليها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

وترأس بلدي أيضاً هذه المؤسسة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١ ويمكنني القول بقدر ما من التواضع وبكثير من الارتياح أيضاً أنه في ظل رئاسة كولومبيا اتفقنا على القرارات الوحيدة التي لاقت توافقاً في الآراء خلال السنوات الخمس الأخيرة. فعندما عيّنت سفراء بلغاريا وألمانيا وسري لانكا منسقين خاصين معينين باستعراض جدول أعمال المؤتمر وتحسين أدائه وزيادة فعاليته وتوسيع عضويته، تمكنا من تناول مواضيع بالغة الأهمية أثناء اضطلاعنا بأعمالنا اليومية المتعلقة بقضية نزع السلاح والتي كانت، في بعض الحالات، تحظى بأهمية سياسية كبيرة للغاية. وبعث ذلك أيضاً نسمة هواء منعش في الجو الراكد الذي يسود أحياناً هذه القاعة أيام الصيف الحارة.

وللإسهام في إحراز تقدم في عمل مؤتمر نزع السلاح، عملت كولومبيا بالتعاون مع بلجيكا والجزائر والسويد وشيلي على وضع ما يسمى باقتراح السفراء الخمسة، وهو، كما تعلمون، اقتراح وارد في الوثيقة CD/1693. ولن أتطرق، في هذه المرحلة، لأي تفاصيل عن مضمونه، فقد سبق للمؤتمر أن نظر في هذه الوثيقة نظراً وافياً في هذه القاعة، ولكن بوسعي أن أؤكد لكم أن وفدي لم يأل جهداً على الإطلاق في البحث عن مخرج من أسوأ وضع يحاصر المؤتمر حالياً. وقد فعلنا ذلك اقتناعاً منا بأنه ما من أمة أو دولة أو عضو في المجتمع الدولي يهملها أو يهملها هذا الوضع. واقتراحنا يمثل مجموعات مختلفة من البلدان؛ وهو اقتراح شامل ويتسم بالمرونة والتوازن. وقد عبرنا عنه بأوسع ما يمكن للكلمات أن تحمل من معنى ومن شفافية لكي نتضمن من إرضاء أكثر

الوفود حساسية وأكثرها تحوطاً. ويمكن مزج عناصر هذا الاقتراح أو تبديل عنصرٍ بآخر ولن يحكم ذلك مسبقاً على شيء أو يفترض مسبقاً سوى ضرورة استعادة المؤتمر لقدرته على العمل وعلى الاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي وتلك الخاصة ببلداننا.

كما تولّى بلدي في تموز/يوليه ٢٠٠١ رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وكان هذا المؤتمر ثمرة جهود مجموعة صغيرة من البلدان عملت لمدة تزيد على ١٢ سنة من أجل تحديد العناصر التي تمكّن المجتمع الدولي من أن يعالج مباشرة أي مشكلة من المشاكل التي يواجهها السواد الأعظم من البلدان. وتحدث هنا عن بلاءٍ يحصد كل يوم أكثر من ١٠٠٠ ضحية ودمرٍ النسيج الاجتماعي للبلدان، وتسبب في انتشار الفقر على نطاقٍ واسع، وأعاق عملية التنمية وأدى إلى اندلاع صراعات في بلدان كثيرة ومن ثمّ حال دون استقرارها. وعلى الرغم من شدة صعوبة الظروف المحيطة بانعقاد المؤتمر والاختلاف الواسع بين الأولويات والآراء والمصالح، اللذين أثرا على المفاوضات، فقد استطاع المؤتمر، بعد أسبوعين من العمل المضني، أن يوافق في الساعة السابعة صباحاً من يوم السبت ٢١ تموز/يوليه، على برنامج عملٍ يمثل توافقاً في الآراء بين ١٧٠ بلداً.

ويشمل العمل الذي نشأ منذ ذلك الحين، والذي يستند إلى الالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل، اتباع نهجٍ مشترك وبذل مساعٍ مشتركة بين الدول والمنظمات غير الحكومية وضرورة العمل بالتضافر مع مؤسسات المجتمع المدني. ونرى اليوم عدداً كبيراً من الخطوات المتخذة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني قد يدعمها هذا الارتباط بين الدولة والمجتمع المدني. وأود أن أذكر على سبيل المثال العمل الهام جداً الذي اضطلعت به منظمات من قبيل منتدى جنيف، أو مركز الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، أو شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة، أو الهيئة المعنية بجعل أفريقيا أكثر أمناً، فضلاً عن منظمات أخرى.

وسيشهد شهر تموز/يوليه القادم في نيويورك انعقاد الاجتماع الأول في سلسلة الاجتماعات التي ستعقدتها الأمم المتحدة كل سنتين لتبادل المعلومات بشأن الطريقة التي تنفذ بها الدول برنامج العمل، وهو اجتماع سترأسه سفيرة اليابان السيدة كونيكو إينوغوتشي. وإني لعلّى ثقة من هذا الاجتماع سيتمكن من تحديد العناصر والطرائق الجديدة التي تجعل عملنا أكثر فعالية.

والعمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو واجبٌ لا يمكننا التنصل منه. ولسنا نتحدث هنا عن الحيلولة دون حدوث مأساة: بل نتحدث عن وقف مذبحه يومية استطعنا، رغم فظاعة وحشيتها واستمرارها أن نتجاهلها حتى الآن. كما عملت كولومبيا، وهذا ينطبق بالطبع على الكثير من البلدان الحاضرة هنا، ضمن إطار اتفاقية أوتاوا، لأننا كبلد متضرر نهتم كثيراً بالنهوض بمستوى التنمية فيه وبتعزيز إمكاناته.

وتعتقد كولومبيا أنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يحاول أن يحرر نفسه من خناق المسائل الإجرائية التي تجعل عمله في غاية الصعوبة. وهذه المعوقات تشمل الحاجة المستمرة إلى تحسين برنامج عملنا أو إلى تغيير الرئيس كل شهر. وهذه مسائل ناقشناها في الماضي وينبغي ألا نضعها على الرف فحسب. كما نعتقد أن المؤتمر ينبغي توسيعه وأنه ينبغي أن يمضي دون خوف نحو تحقيق العضوية العالمية ونحو مشاركة المنظمات غير الحكومية فيه بطريقة تتسم بالانفتاح والتلقائية.

وفيما يتعلق بالمشاكل التي حالت دون اعتماد برنامج للعمل، أود هنا أن أشير إلى الصيغة التي اقترحتها السفير لينت. فهذا التغيير الطفيف الذي يشمل ست كلمات من شأنه أن يتيح لهذه المجموعة أن تعاود العمل. ومن الضروري أن نتفهم الصلات بين ولايات الأفرقة العاملة من حيث ثقلها النسبي السليم، وما تتسم به من نتائج محدودة في نهاية المطاف.

ففي وقت أضحت فيه جهات فاعلة غير الدول مصادر رئيسية للعنف، وفي وقت تم فيه أخيراً تعريف الإرهاب بأنه أحد التهديدات الرئيسية للأمن الديمقراطي ولأمن المواطنين والأمن الدولي، وعندما يكون المدنيون ضحاياهم الرئيسيين، فإن ذلك يحتم على هذه المؤسسة أن تتغلب على العقبات التي تحول دون أدائها لواجباتها. ومن الواضح لكولومبيا أن عدم الانتشار، في الوضع العالمي الراهن، قد اكتسب أهمية خاصة جداً، وقد بات تحقيقه، دون المساس بالالتزامات القائمة بشأن نزع السلاح، أمراً يتزايد إلحاحاً. لهذا، اسمحوا لي أن أناشدكم جميعاً أن تواصلوا جهودكم لكفالة أن يتمكن هذا المؤتمر من الاضطلاع بواجباته من جديد ويستحدث الأدوات اللازمة لتعزيز مبدأي عدم الانتشار ونزع السلاح بوصفهما عنصرين أساسيين للسلام والأمن.

وبما أنني سأغادركم جميعاً، أود أن أعرب لكم عن امتناني لصدافتكم وتعاونكم. ورغم ما عانيناه من صعوبات، فقد استطعت أن أشهد، في مناسبات كثيرة، تفانيكم وحنكتكم في مواجهة الصعاب والتحديات. ويمكنني أن أؤكد لكم أنني أحمل في جعبتي دروساً مفيدة جداً وأن أياً من هذه الجهود لن يضيع سدى.

وأوجه شكري الخاص للأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أورجونيكيدزه وللسيد إنريكه رومان موري وللسيدة باتريشيا لويس ولفريق الأمانة بأكمله وللمترجمين الشفويين وللموظفين التقنيين. وأود أن أذكركم بأن كولومبيا ستظل دائماً بلداً صديقاً لكم. فهي بلدكم الصديق ولكم فيها الآن صديق جديد يعمل في وزارة الخارجية الكولومبية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكرك على بيانك. لقد كان خلاصة مفيدة لإنجازاتك العظيمة ولتفانيك ليس في خدمة هذه الهيئة فحسب، إنما أيضاً في خدمة الأمم المتحدة طوال فترة حياتك المهنية الطويلة، المتألقة، المستمرة بالطبع والمثمرة مستقبلاً. والآن، أعطي الكلمة لسفير كندا السيد كريستوفر ويسدال.

السيد ويسدال (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): أهنتك، ياسيادة السفير ماويليني، على توليكم منصب الرئاسة. ويسعدني ويشرفني أن نضطلع معاً بهذه المهمة الأخيرة، وإن كان بقاءنا هنا لن يدوم طويلاً. فقد كنت محظوظاً بزمالي لكم. إذ إنكم خدمتم مؤتمرنا وقضيتنا خدمة متميزة، وكذلك الزملاء الأعضاء الآخرون الذين أتوا هنا اليوم ليودعوننا وهم: السفير دميري والسفيرة فيليب والسفير سالندر والسفير ريبس. أشكركم جميعاً على ذلك. كما أود أن أتقدم بالشكر لكم، ياسيادة السفير ماويليني، وللآخرين الذين سبقوني في أخذ الكلمة، لما أبديتهم من ملاحظاتٍ كريمة عن عملي هنا وما عبرتم عنه من أطيب الأماني لي.

لقد حالفني الحظ أن أتحدث باسم كندا خلال السنوات الأربع الماضية في هذا المؤتمر التاريخي وبصحبة شخصكم الكريم ووسط روعة هذه القاعة المهيبية المزينة بجداريات الفنان خوسيه ماري سيرت عن النضال المستمر. ولكن قدرتي الآن أن أرحل. لهذا فإني أتحدث إليكم اليوم لكي أودعكم وأوجز لكم ما استفدته من المدة التي أمضيتها هنا ولأقدم النصح للباقيين هنا.

ومع ما اكتسبته هنا من معرفة وبصيرة - كما آمل - ومن صداقة، فإنني لم أحقق أي نتيجة ملموسة ذات قيمة في مجال الحد من التسليح ونزع السلاح. ومع أننا لم نكن بلا عمل هنا - فالبحث عن عمل يتطلب عملاً - فإننا لم نجد ما يحفزنا عليه ولم نتمكن بالتالي من إنجاز أي عملٍ مضموني، ولم يكن أمامنا ما نتفاوض عليه، ولا حتى أي مسألة "نعالجها"، أيًا كان معنى هذه العبارة. وهذه السحابة من الحقائق المزعجة خيمت باطراد على مسار مهمتي.

وأجد بلسماً ما في سفر الجامعة (في العهد القديم): "الفوز في السباق ليس للسريع، ولا النصر في المعركة حليف القوي (...). ولكن الوقت والحظ يسعفاننا جميعاً." لذلك دعونا أولاً نتخلص من الشعور بالذنب. وكما تعلمون، أعتقد أن مؤتمرنا هذا أداة قيمتها مثبتة، ومتجر قام بتوريد بضاعته من قبل، وهي سلع عامة عالمية، وباستطاعته أن يفعل ذلك مرةً أخرى. ولكن العامل غير الماهر هو من يلقي اللوم على أدواته، والأداة السيئة الطالع هي التي تتحمل الوزر. أما أنا فإنني لا أتحمّل وزراً. فلم يكن مهماً مدى ما تميزت به مجموعة الرؤساء الذين رأيتهم أثناء عملي هنا من حكمة أو بُعد نظر أو خيال أو نشاط، ولا كيف حاول كثيرون بكل صدق أن يساعدوهم، ولا مدى جودة أداء الموظفين أو مدى نجاح المترجمين الشفويين في عملهم. فثمة حقيقة قاسية تتعلق بزماننا وحظنا هنا، هي أن القوى الكبرى جعلت دفترنا خاوياً، وجعلت برنامج عملنا موضع نزاع. فقد أخذنا الخيول إلى حيث يوجد الماء وجلبنا الماء إلى الخيول، لكنها لم تشرب قطرة واحدة منذ سنوات، وما زالت تبدو لي عطشى. فربما كنا نتعامل مع إبل.

(تابع باللغة الفرنسية)

هناك أسباب عديدة لذلك، ومع أن الأهمية النسبية لهذه الأسباب قد تكون غامضة، لوجود تعقيدات، يختفي بعضها، داخل تعقيدات من الخلاف هنا، فإن الأسباب الأساسية التي جعلتنا بلا شيء نتفاوض عليه ليست سراً. فالبعض منا لا يرغب في اتخاذ الخطوة المنطقية التالية نحو تحقيق نزع السلاح النووي، و"حنق" عملية إنتاج الأسلحة، كما عبر عن ذلك بيير ترودو قبل عقود مضت، ووقف إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في الأسلحة النووية. ومن الواضح أن البعض يريدون أكثر مما يمتلكون الآن من هذه المواد، ليس بالضرورة نتيجة للاستياء ممن يملكون جبلاً من هذه المواد، الذي لا يدعو للدهشة والذي يتكرر كثيراً إبداءه بل يريدون بالأحرى صنع المزيد من القنابل النووية. وفي الوقت نفسه لا يرغب بعضنا في حظر التسلح في الفضاء. ولا يرغب البعض في معالجة مسألة نزع السلاح النووي هنا، أو حتى "دراستها"، كما يقول البعض، ناهيك عن التفاوض لتحقيق تلك الغاية. والبعض هنا لا يريد التفاوض بشأن ضمانات الأمن السلبية.

بل إننا أبعد الآن، فيما يبدو، عن اتخاذ إجراء مما كنا عندما وصلت إلى هنا، وذلك في كل مجال من هذه المجالات، وهي أجزاء مألوفة من برنامج العمل الذي أوشكنا في مرحلة ما أن نعمده. ولنعترف بأن البعض هنا قد فقد خلال هذه السنوات الأربع قدراً كبيراً من الثقة في مؤسستنا المتعددة الأطراف برمتها.

(تابع باللغة الإنكليزية)

لقد حدثت تغييرات كثيرة أخرى خلال هذه السنوات الأربع. فقد شهدت نهاية الحرب الباردة. وأصبحنا في عالم جديد خالٍ من ذلك النزاع الشديد. وغدت روسيا اليوم شريكاً في منظمة حلف شمال الأطلسي. وتعد معاهدة موسكو بتخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية الموزعة. كما شهدت هذه السنوات الأربع نهاية معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ثم بؤادر جديدة لبحوث تتعلق بإنشاء نظم دفاعية مضادة للقذائف التسيارية وتطويرها ووزعها. وشهدت "تعهداً لا لبس فيه" من الدول الحائزة للأسلحة النووية واتفاقاً على خطوات عملية ترمي إلى نزع السلاح النووي، وشهدت فيما بعد تنصلاً من تطبيق عناصر حيوية من عناصر ذلك البرنامج التاريخي. ففي تلك السنوات الأربع، تبوأ بعض الحكومات السلطة، وأبقى البعض على قدر ضئيل من التزامه الصادق بالتعددية الملزمة. وأدى عمل دام سبع سنوات إلى وضع بروتوكول ولد ميتاً خاص بالامتثال لأحكام الحظر التي وضعناها بشأن الأسلحة البيولوجية والتكسينية، حتى بعد هجوم بالأنتراكس أبرز بشكل صارخ الخطر الشديد المتمثل في تهديدات الأسلحة البيولوجية. ولمسنا زعزعة نظام الأمن الآسيوي في أعقاب امتداد الأسلحة النووية إلى الهند وباكستان وربما إلى أبعد من ذلك، وهي حالات تتمثل فيها مشكلة تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار المتعلقة بنزع السلاح في أن معاهدة عدم الانتشار لم تعد موجودة أصلاً لتنفيذها. وشهدنا خروج آخر إنتاج لهذا المحفل نعز به عن مساره، وهو حظر التجارب النووية، والسماح بتخفيضات في المهلة الزمنية المحددة لإمكانية إجراء تجارب نووية جديدة.

كما شهدنا في ١١ أيلول/سبتمبر عملاً إرهابياً كارثياً لا يمكن نسيانه، عملاً أذهل العالم بأسره وأثار مشاعر عالمية قوية من الضعف والتعاطف والتضامن. وشهدنا منذئذ كيف أصبحت التهديدات المميتة التي ينطوي عليها انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في تركيبها محور اهتمام المجتمع الدولي. ولمسنا رفضاً واضحاً جديداً لاستخدام الوسائل التحذيرية فقط لمواجهة خطر هذه الأسلحة، ومما يندر بالشؤم أننا رأينا، خلال تلك السنوات الأربع، تآكل تحريم استخدام الأسلحة النووية وذلك بالخلط بين أخطارها وأخطار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وبما نجم عن ذلك من تآكل في ضمانات الأمن السلبية وبتقنين إجراء بحوث بشأن أنواع جديدة من الأسلحة النووية لكي تستخدم لضرب مثل هذه الأهداف والثكنات العميقة. وشهدنا حريين في أفغانستان والعراق اندلعتا بسبب الخوف من وجود أسلحة وغيرها من وسائل الدمار الشامل في أيدي أشخاص اعتقد أنهم مستعدون لاستخدامها، بل توافقون إلى ذلك.

وهذا الخوف الشديد هو خوف مستمر وسيستمر. وهو يغذي حرباً على الإرهاب ويحث على وضع سياسة قوية تناهض انتشار الأسلحة النووية وعلى اتخاذ إجراء يصعب في الأساس التوفيق بينه وبين هياكل أمنية متعددة الأطراف وضعت على أساس توافق الآراء مثل الاتفاقات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل التي يوجد هذا المؤتمر من أجل استحداثها.

وبالنظر إلى عمق وطبيعة وسرعة كل هذا التغيير الأساسي في المفاهيم وفي ظروف الأمن العالمي، وإلى الروابط الوثيقة بين مؤتمرنا والحقائق الأمنية الراهنة، ليس مما يبعث على الدهشة إطلاقاً عدم التوصل إلى اتفاق هنا على إجراء التفاوض - المضي لا محالة - على توافق في الآراء بشأن عهود متعددة الأطراف ملزمة جديدة. وإذا تصارحنا في كل شيء، ولنكن صادقين مع أنفسنا، فإن ما لدينا من تساؤلات أكثر كثيراً مما لدينا من إجابات عن كيفية إكساب تعددية الأطراف أنياباً عن احتياجها إليها، مثلاً، أو كيف نحافظ على ترتيبات منظمة لفترة طويلة تكفينا لوضع قانون دولي فعال تحقق أحكامه المساواة بين الجميع، أو كيف يمكن، وهذا أعم، أن نخطط فحسب للتعايش على المدى البعيد مع الأسلحة النووية المنتشرة في كل مكان، التي تنطوي على قوة تكفي لإنهاء الحياة على وجه المعمورة، مع تآكل المحظورات والقيود المفروضة على استخدام هذه الأسلحة.

وسيتطلب أي اتفاق بشأن برنامج العمل هنا مزيداً من الإجابات ووضعاً أكثر استقراراً وأساساً أوسع نطاقاً من ذلك الذي كنا قد حققناه هنا من حيث التفاهم المشترك ووحدة الرؤية والهدف، ومزيداً من الالتزام السياسي وإعادة الاستثمار الحثيثة لبناء الثقة في جدوى الحد من التسليح على صعيد متعدد الأطراف، وفي إمكانية التحقق منه وفي إمكانية الاعتماد عليه متى وأينما كان ذلك أمراً مهماً.

وهذه المتطلبات - ولنسمها الهدف المشترك وزيادة الإيمان التي يمكن تبريرها - تشكل في حد ذاتها جدول أعمال جديراً بالاعتماد. وإني أذكركم، مشيراً إلى عدم وجود أي عائق في نظامنا الداخلي ولا في عدم افتقارنا

إلى برنامج عمل متفق عليه يحول دون تقديم مساهمات في هذه المناقشة الأساسية التي نجريها هنا من خلال التأمل، والتشاور مع الزملاء ومع مؤسسات المجتمع المدني، والبيانات التي تدلي بها الوفود أو يدلي بها الزائرون من المسؤولين والقادة السياسيين.

ومن الواضح أننا جميعاً لا نثق الثقة الكافية فيما لدينا من أدوات جماعية، ومع أننا ربما ندرك جميعاً شدة خطورة التهديدات التي ينطوي عليها انتشار الأسلحة النووية بلا ضابط، ومع أننا ننشئ بسرعة شبكات معقدة من الأدوات الوطنية والمشاركة بين أكثر من طرفين والمتعددة الأطراف كمحاولة لمواجهة المعضلة، فإننا لا نزال بعيدين عن التوصل إلى اتفاق واسع النطاق، ولسنا قريين من التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن ما يجب أن نفعله بشأن هذه التهديدات - سواء بوجه عام أو في حالات محددة. لذا، فقد لا تكون هناك لبعض الوقت، زملائي الأعضاء، أي مفاوضات تجرؤها في هذا المحفل، لكنني متأكد من أن هناك في هيئات نزع السلاح التي يمثل هذا المؤتمر وتدها هنا في جنيف، على صعيد المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء، وفي اللجنة الأولى ومعاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها، قدراً هائلاً من العمل الفكري والتقني اللازم لمعالجة هذه القضايا الخطيرة ولبناء الهدف المشترك والثقة والتحقق الموثوق، وهذه هي، بعد كل شيء، الأسس الضرورية للحد من التسلح ونزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف عن طريق التفاوض، وهناك أيضاً كل العمل الآخر المتعلق بترع السلاح الذي يجري في هذه المدينة، ونحقق في بعضه تقدماً ملموساً، بدءاً من الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة ومخلفات الحروب المتفجرة ووصولاً إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية - حتى لا يظن أحد أننا عاطلون عن العمل هنا.

لقد تحدثت عن بعض الأمور التي تغيرت أثناء السنوات الأربع التي قضيتها هنا. وعلي أن أتحدث الآن عن الأمور التي لم تتغير.

إن التهديد الخطير الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية، وهو تهديد فريد في بشاعته، لم يتغير، باستثناء أنه أصبح أكثر إلحاحاً مما كان في أي وقت مضى. فالهجوم التفجيري في ١١ أيلول/سبتمبر على برج مركز التجارة العالمي كانت قوته تعادل ما لا يقل عن ١٠٠٠ طن من مادة التي إن تي، ولم يحدث تساقط إشعاعي منه. ومع ذلك فمن المؤكد أنه عمق التزامنا بترع السلاح النووي لأنه جعلنا نتخيل من جديد الدمار البشع الذي يمكن أن يخلفه ميغاطن واحد من الطاقة النووية الحرارية، فالميغاطن يحوي، بعد كل شيء، آلاف الآلاف من الأطنان. والأسلحة النووية هي أسلحة فتاكة بشكل لا يتصوره العقل وعشوائية في ضررها على نحو لا يمكن تداركه وخطيرة خطورة فريدة. ومع ذلك، فقد رأينا أن هذه الأسلحة يعظم شأنها ولا يقل. ولا بد لنا من أن نتذكر ضررها حتى نبقى على وسمتها وعلى تحريمها.

كما أن التهديد لم يتغير فيما يتعلق بانتهاكات حظرنا الصريح للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكسينية، وهي انتهاكات "يستنكفها"، كما أقسمنا، الضمير الإنساني. ولم يتغير التهديد فيما يتعلق بانتشار القذائف. ولقد حاولنا وضع معايير لمناهضة انتشارها، ولكن من الواضح أن الطريق أمامنا طويل لإنجاز هذه المهمة.

والحاجة الماسة الصارخة للتعاون الدولي الشامل لم تتغير هي أيضاً. وقد ذكرنا تماماً بأن ما من بلد، ضعيفاً كان أو سيئ التنظيم، أياً كانت درجة قوته وقدرته، وحيد في هذا الكوكب. فنحن معاً جميعاً في هذا، ومصيرنا متشابك. لذلك، فإن تعددية الأطراف، بلغة اللجنة الأولى، هي المبدأ الأساسي لتحقيق الأمن الدولي؛ وهي مسألة تهمنا جميعاً.

وذكرنا أيضاً تماماً بأن النظام المتعدد الأطراف يعتمد على قيام القوى المهيمنة بدور ويعتمد على المثال الذي تضربه وعلى قيادتها للعالم، وهذه العلاقة هي بالتأكيد علاقة تقوم على أساس المعاملة بالمثل: فالقوي يعتمد على قيام النظام المتعدد الأطراف بدور لمواجهة مشاكل انتشار هذه الأسلحة، ومثال ذلك ما يحدث في منطقتين متباعدتين هما شمال آسيا والشرق الأوسط.

ولقد طبق النظام المتعدد الأطراف في اختصاصنا المتمثل في الحد من التسليح تطبيقاً كاملاً رداً على عدم امتثال العراق. وتعلمنا أموراً كثيرة وهامة جداً عن عمليتي الرصد والتحقق من خلال العمل المتسم بنوعية رفيعة واضحة الذي أدته في هذا المجال كل من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكل هذا يؤكد الضرورة الملحة للعمل العاجل اللازم لإيجاد قدرة تحقق دائمة وموضوعية وقابلة للتكيف لكي تُستخدم بفعالية عندما نحتاج إليها.

ويتعين علينا ألا ندع الاختلاف الأخير بشأن كيفية إنفاذ الميثاق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل يحجب الحقيقة الناصعة التي نعيشها والمتمثلة في التعاون الدولي غير المسبوق على الصعيد السياسي والقانوني والمؤسسي الذي تجلّى في الحرب على الإرهاب أو أن يصرف أنظارنا عن الضرورة الملحة لضمان أمن المواد التي تستخدم في أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما التصرف في الكميات الهائلة من المواد الانشطارية التي خلفتها الحرب الباردة. وهذا هو ما يجعل عمل مجموعة الثمانية في الشراكة العالمية لمنع انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التي أُطلقت إشارة بدئها في كناناسكيس في العام الماضي شاقاً وباهظ التكلفة. وهذه الشراكة تخدم أمننا المشترك؛ وتستحق أن تلقى دعماً على نطاق واسع.

وفي الختام، فإن القيم والرؤية التي نحتاج أن تسود هي أيضاً لم تتغير. إذ لا يمكن على سبيل المثال أن يستمر وجود قاعدة تطبق على البعض ووجود قاعدة أخرى تطبق على الغير. وهذه حقيقة نعرفها جميعاً في منازلنا وفي مجتمعاتنا. والمساواة أمام القانون هي بالتأكيد بعد ضروري للاستدامة السياسية.

نحن نحتاج إلى رؤية للأمور تناسب قيمنا المثلى لتسود. ونحتاج إليها لكي نضفي طابع القدسية على الحياة في حد ذاتها وعلى معاني البشرية بأبهى صورها وروعيتها وبما تمتلكه بالتأكيد من قدر كافٍ من الألوهية. فالرهان كان كبيراً جداً طيلة أكثر من نصف قرن حتى الآن في سباقنا من أجل تحقيق حكم عالمي متماسك وفعال بالقدر الذي يكفي لمواجهة التهديدات العالمية الخطيرة الماثلة أمامنا، وفي مقدمتها وجود الترسانات النووية وانتشارها.

وأرجو منكم، عندما تبقون هنا - وهذا واجبكم، أيّاً كانت آراؤكم بخصوص الاحتمالات - أن تحافظوا قدر استطاعتكم على هذه المؤسسة وعلى مجموعة الهيئات التي تمثل هذه المؤسسة وتدها. ففي الإدارة السليمة قد يكون هناك أسف وربما إحباط، لكن لا يمكن أن يكون هناك حزبي أو كسل. وقد تقل أعدادكم، وهذا ما يحدث الآن، لكن ذلك لا يدل إلا على الإدارة السليمة، فتعايشوا مع ذلك أما مسؤولياتكم، الفكرية والتقنية، هنا في جنيف وفي نيويورك وفيينا ولاهاي وفي عواصمكم وفي أماكن أخرى فهي مهام أكبر وأكثر عبثاً من أي وقت مضى. فعليكم لا أن تُبقوا فحسب على هذه المؤسسة وعلى غيرها من هياكل تقييد التسليح على صعيد متعدد الأطراف؛ بل عليكم، وهذا أهم، ألا تفقدوا إيمانكم وأن تعملوا على إحياء الدعائم العامة لهذه المؤسسة وأن تؤسسوا عليها بأعمال جيدة تتناسب مع ما يصدر عنها من عبارات جيدة؛ فلا تفقدوا إيمانكم بأننا سنحقق التماسك العالمي الذي نحتاج إليه في جميع مؤسساتنا وأدواتنا المتعلقة بالأمن، وفي قيمنا وأفعالنا، وفي معاييرنا وقوانيننا ونظامنا؛ ولا تفقدوا الإيمان بأننا ستريل تلك التهديدات التي صنعها الإنسان والمتمثلة في القتل العشوائي على نطاق واسع الذي يتنافى بالتأكيد مع كرامة الإنسان الأساسية ومع معنى الحياة الإنسانية ووجودها ذاته؛ وابقوا على إيمانكم بأننا سنتمكن من بناء عالم أفضل ومن الاهتداء إلى طريق أسلم لتحقيق السلام والهدى.

أتقدم بالشكر إليكم جميعاً، من مندوبين ومن موظفي الأمم المتحدة الموجودين في هذه القاعة، ومن مترجمين شفويين في مقصورتهم. وسأعتر ما حييت بذكريات الوقت الذي أمضيته معكم والعمل الذي تقاسمته معكم. فوداعاً ووفقكم الله.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً للسفير ويسدال. واسمحوا لي أن أدع الرسمىات جانباً وأن أتوجه لك بالشكر لا باعتبارك سفير كندا فحسب، إنما أيضاً كصديق وشخص قدم لنا ثمرة حكمته في هذه الأعمال الخاصة بزع السلاح. وأشكرك على الصورة الشاملة التي قدمتها لنا في بيانك، لأن جنيف لا تعني في الواقع مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل أيضاً أموراً أخرى. لقد تمكنت من أن أرى وألمس شيئاً من المرارة في بيانك، لكنني أعتقد أن رؤيتك "المستنيرة" التي أطلعنا عليها وإيمانك بمستقبل يسوده حسن النية وبقدراتنا سيكون أفضل وداع لنا وأبلغ شاهد على عملنا المستقبلي. أشكرك، سعادة السفير، وأتمنى لك كل السعادة والنجاح في عملك. والآن، أعطي الكلمة لسفير فنلندا الموقر، الذي طلب الكلمة.

السيد ريمبا (فنلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي، أن أرحب بكم ترحيباً صادقاً في رئاسة المؤتمر. وأعتقد أننا جميعاً نتطلع لتوجيهكم البناء والمستمر والحازم في مداولاتنا خلال الأسابيع القادمة، ولكن علينا في الوقت ذاته أن نودعكم. ودعوني، بالأصالة

عن نفسي وبالنيابة عن زملائي في وفد بلدي، أن أشكركم بكل صدق على صداقتكم وتعاونكم وأن أتمنى لكم أن تتحلوا، وأنتم تتولون مهامكم الجديدة، نفس الشجاعة والعزيمة اللتين أبديتهما هنا خلال هذه السنوات الأخيرة.

ودعوني أيضاً أعرب عن تقديرنا للزملاء المغادرين. وأعتقد أن لديهم، كما تعبر بياناتهم البلغية مزيجاً من الطاقة والخيال من جهة، ومن بعض الإحباط من جهة أخرى. ورغم أنني أنحدر من نفس المنطقة التي ينحدر منها هنريك سالندر، وأنه توجد بين فنلندا والسويد أوجه تشابه كثيرة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح، علي أن أحدد فارقاً بسيطاً هنا، وهو ما يسعدنا كثيراً أن نفعله مع زملائنا السويديين. وهذا الفارق هو أننا نشعر بدرجات مختلفة من الإحباط. وقد أعاد التطرق إلى ذلك عندما يجين موعد رحيلي، لكن هذه اللحظة لم تحن بعد.

ولم أكن أنوي التحدث ولا أستطيع أن أحكي بلاغة أسلاني، لكن دعوني أعلق تعليقاً موجزاً على البيان الذي أدلى به اليوم السفير لينت.

إن مؤتمر نزع السلاح هيئة تعمل فيها بموجب قاعدة التوافق في الآراء. ونواجه صعوبات بصورة تكاد تكون يومية في التفريق بين الكيفية التي نعالج بها المسائل الفنية الإجرائية، وتلك التي نعالج بها المسائل العملية، أو المضمون الحقيقي. ومع أن هذه هي بعض الفروق، فإنه من واجبنا اتباع قاعدة التوافق في الآراء. وذلك يعني أن هذا التوافق يجب أن يشملنا كلنا نحن الـ ٦٥ عضواً، على الأقل من حيث المبدأ وعلى أساس النظام الداخلي. فالخبرات التي تجمعت لدينا على مدى فترات زمنية مختلفة - كانت في حالة فنلندا أقل من سبع سنوات - تجعلنا نعتقد أننا متساوون. فنحن متساوون في الحقوق وفي الواجبات.

وكان السفير لينت قد حدد رسمياً في بيان أدلى به في إحدى الجلسات العامة ٥٨ دولة منها، كما ذكر فئات معينة. ونجد فنلندا ضمن الفئة الأولى، ونحن نقدر ذلك. ولا أعترض على انتماء فنلندا إلى تلك الفئة. لكنني أود أن أذكر السفير لينت بأننا عندما أدلينا ببياننا كان ذلك في جلسة عامة غير رسمية، حيث طلب إلينا أن نجري حواراً واضحاً وصريحاً وكنا على استعداد للمشاركة في حوار من هذا القبيل.

ونذكر أيضاً أنه عندما طرح السفراء الخمسة أفكارهم - وكان ذلك قبل عام تقريباً - وُصفت المبادرة بأنها تمثل تطوراً وأنها مفتوحة وبناءة وقابلة للتحسين. وأرحب حقاً بالتعديلات في الصياغة التي اقترحتها اليوم السفير لينت باسم السفراء الخمسة. وآمل حقاً أن يبين هذا الجزء على الأقل من بيانه أن الفكرة الأصلية لا تزال فكرة حيية.

بيد أنه بعد الاستماع إليه وفي ضوء ما يتكون منه بيانه، لم أعد متأكداً تماماً مما إذا كان هذا النوع من العملية والطريقة المفتوحة والبناءة قد بلغ نهاية، فالانطباع الذي تولد لدي هو أننا نعمل الآن تحت ضغط زمني، حيث إن السفير دميري حث الرئيس الحالي والرئيس القادم على دفع هذه الأفكار قدماً كي نعرف المرحلة التي بلغناها. وآمل ألا نطبق طرائق عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة عندما نختتم دورة عام ٢٠٠٣ مؤتمر نزع السلاح.

والأمل الأخير لي ولوفد بلدي، سيدي الرئيس، هو أن من سيخلف الوفد الإيطالي في الرئاسة، وهو الزميلة اليابانية العزيزة، السفيرة إينوغوتشي، سيبقي العملية البناءة والإيجابية حية - فنحن في فنلندا غير معتادين على اتباع طريقة نداء الأسماء في عمليات لا نزال نسعى فيها للتوصل إلى توافق في الآراء - وذلك لكي يتمكن من أن يهيئ لنا جهداً أثق في مصداقيته وإخلاصه لإرساء أساس سليم لمؤتمر نزع السلاح يمكنه من الانخراط في عمل موضوعي في أقرب فرصة ممكنة.

ولكن سيدي الرئيس وصديقي العزيز، فلتسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إنني سعدت بالعمل معكم وآمل أن أراكم في المستقبل القريب.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكرك جزيل الشكر على كلماتك الرقيقة وعلى التقدير الذي أبدته للرئاسة وكذلك على تأكيدك للصدقة الشخصية التي تجمعنا. وأعطي الآن الكلمة لممثل جنوب أفريقيا الموقر.

السيدة ماكوبولا (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): إن وفد بلدي يهنئكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن في وفد جنوب أفريقيا نتمنى لكم النجاح في مساعيكم لأداء واجباتكم المتعلقة بهذه المهمة الشاقة ونؤكد لكم أيضاً تأييدنا وتعاوننا الكاملين.

وإنني آخذ الكلمة بالنيابة عن السفير سيفو جورج نين، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، الذي لم يستطع المشاركة في المؤتمر هذا الصباح لانشغاله مع أحد وزرائنا الذي أوفد إلى سويسرا في مهمة رسمية. وقد طلب مني السفير نين أن بلغ المؤتمر بأن ولايته ستنتهي في هذا الشهر وسيلتحق بوزارة الخارجية، في بريتوريا. وفي هذا الصدد أحاط وفد بلدي علماً بالأمنيات الطيبة التي عبر عنها له السيد دميري، سفير الجزائر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكرك على هذه المعلومات. ويؤسفنا أن نعلم بتلك المغادرة. وسنرى، إذا تطلعنا إلى نهاية الشهر، أن اجتماعنا القادم سيكون يوم ٣١ تموز/يوليه. لهذا، سنحاول أن نودع السفير بكل ما يستحقه من اعتبار تبحيل. والآن، أعطي الكلمة لممثلة اليابان الموقرة، السفيرة كونيكو إينوغوتشي.

السيدة إينوغوتشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد استمعنا اليوم إلى بيانات هامة كثيرة، وكان منها بيانات وداع هامة جداً من زملائنا الذين أوشكوا على مغادرة جنيف. ونحن نقدر كلماتكم الرقيقة اعترافاً بقيمة مساهماتهم في مؤتمر نزع السلاح وكذلك في هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف بوجه عام أثناء ولايتهم.

غير أننا علمنا أيضاً أنكم ستغادروننا قريباً للاضطلاع بمسؤوليات هامة وشاقة للغاية، تتطلب خبركم السياسية الواسعة ومواهبكم الدبلوماسية. إننا، في الواقع، سنفتقدكم كثيراً. فمنذ أن بدأت المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأنتم توضحون موقف بلدكم إيطاليا وتمسكون به باقتدار متميز وبكياسة هادئة. فالتزامكم

الشديد بالتغلب على المأزق الذي وصل إليه المؤتمر كان محط تقديرنا جميعاً. وكان بإمكان مقدمي مختلف الاقتراحات الرامية إلى جعل المؤتمر يستأنف عمله أن يعتمدوا دائماً على بصيرتكم وتعليقاتكم الإبداعية وعلى تشجيعكم وحماسكم للتوصل إلى توافق في الآراء. وكانت مهارتكم في التوسط وفي إدارة المناقشات ونزاهتكم أموراً جعلتكم تفوزن عن جدارة برئاسة لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي مهمة أديتموها بتفانيكم المعتاد وبمهارة دبلوماسية استثنائية.

ونقدر أيضاً ما أسهمت به أثناء فترة رئاستكم القصيرة للغاية هذه من أفكار جديدة بشأن العمل المستقبلي للمؤتمر وحفزكم أيضاً لآخرين على تقديم أفكارهم الجديدة بشأن مستقبل مؤتمر نزع السلاح، وهذا ما شهدناه اليوم، وآمل أن يستحث هذا سعيينا إلى إيجاد حلولٍ شاملة للقضايا العالقة التي يواجهها المؤتمر.

وأود، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح، وبالأصالة عن نفسي، أن أتمنى لكم، السفير ماويليني، ولأسرتكم، كل النجاح والسعادة في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر يا سعادة السفيرة على عباراتك المؤثرة، وأعتقد أنني لن أبدو مدعياً أو متعالياً إن أحررتك أنني سأصونها ضمن الوثائق التي سأحتفظ بها دائماً على مقربة مني لأستفيد منها في أنشطة مستقبلية. ولديك أيضاً مهمة تتسم ببعض الصعوبة عليك أن تؤديها في نيويورك في الأيام القليلة القادمة. وأنه بأهمية وقيمة الاجتماع الذي سيعقد في نيويورك بشأن الأسلحة الصغيرة وبشأن استصواب اعتبار الانتهاء من وضع برنامج العمل، وهو أمر ما زال بعيد المنال، وشيئاً يستحق اهتمام هذا المحفل دون الانتقاص من الطاقة والاهتمام الموليين لجدول الأعمال الذي نعتز به جميعاً.

وفي الختام، أود بصفتي رئيساً أن أهيب بجميع ممثلي الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن يغادروا المؤتمر ومعهم التغييرات الجديدة التي اقترحها السفراء الخمسة من خلال السفيرين جان لينت وصلاح دميري، لكي تنظر فيها عواصمهم وتكون بمثابة واجبات يؤديونها تحضيراً للفترة القادمة، التي لن أسمها "إجازة صيفية". وأعتقد أن أداء هذه المهمة سيمثل تعبيراً عن الحيوية ودليلاً على الإيمان بقدرتنا على تذليل الصعاب.

وبذلك، أختتم أعمالنا لهذا اليوم. وأود أولاً أن أسألكم عما إذا كان هناك من يود أخذ الكلمة؟ لا أجد أحداً يطلبها، وبذلك نكون قد اختتمنا الجزء الثاني من دورة عام ٢٠٠٣ لمؤتمر نزع السلاح.

أشكركم جزيل الشكر على ما قلتموه وما أظهرتموه من تفانٍ في مؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم إجازة صيفية سعيدة.

وستعقد الجلسة العامة القادمة في هذه القاعة يوم الخميس، ٣١ تموز/يوليه، في الساعة العاشرة صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

-----